ليبيا: تعديل تشكيل المجلس الأعلى للقضاء يعد تهديداً لسيادة القانون

21 ديسمبر 2021

يتعين على مجلس النواب إلغاء القانون رقم 11 لسنة 2021 والذي يعدل تشكيل المجلس الأعلى للقضاء وأن يتوقف عن التدخل في استقلال القضاء الليبي، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

تم اعتماد القانون في 13 ديسمبر 2021، حيث ينص على استبعاد رئيس المحكمة الليبية العليا من منصبه كعضو ورئيس للمجلس الأعلى للقضاء، ويعين بدلاً منه رئيس الادارة العامة للتفتيش على الهيئات القضائية كرئيس للمجلس، والمدعي العام كنائب للرئيس، وكلاهما عضو حالي في المجلس الأعلى للقضاء.

يأتي تعديل تشكيل المجلس القضاء الأعلى في توقيت بالغ الحساسية وهو بدء العملية الانتخابية في ليبيا بما في ذلك بدء مرحلة الطعون الانتخابية ودور المجلس الاعلى للقضاء في المتابعة والتنسيق وتعيين القضاة كأعضاء في لجان الطعون الانتخابية، حيث قد يؤثر هذا التعديل على القرارات القضائية في هذا الشأن.

"تدخل مجلس النواب في تعديل تركيبة المجلس الاعلى للقضاء هو هجوم على سيادة القانون في ليبيا." علق فيتو توديشيني، مستشار قانوني لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "يجب أن تتمسك السياسة باستقلال القضاء، لا أن تتلاعب به، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات."

تم اعتماد القانون رقم 11 لعام 2021 دون التشاور المسبق مع مجلس القضاء الأعلى، والذي يعتبر بموجب القانون مسؤولاً عن "إبداء الرأي في جميع الأمور المتعلقة بالهيئات القضائية، ودراسة واقتراح التشريعات في [المسائل] المتعلقة بالنظم القضائية."

تقوم الادارة العامة للتفتيش على الهيئات القضائية بإجراء التقييمات وهي الادارة المسؤولة عن اتخاذ الاجراءات ضد القضاة الخاضعين لإجراءات تأديبية. قد يؤثر وجود رئيس إدارة التفتيش على الهيئات القضائية في مجلس القضاء الأعلى كرئيس للمجلس على عدالة ونزاهة قرارات الترقية والإجراءات التأديبية المتعلقة بالقضاة. علاوة على ذلك، لا يلغي القانون رقم 11 لعام 2021 من مجلس القضاء الأعلى عضوية ممثلين عن إدارة القضايا وإدارة المحاماة العامة وإدارة القانون، رغم أنهم ليسوا قضاة ولا يمارسون عمل قضائي ومسؤولون امام وزارة العدل.

رغم عدم نشر القانون في الجريدة الرسمية، اجتمع المجلس الأعلى للقضاء في تشكيلته الجديدة وعلى رأسه الرئيس الجديد للمجلس الأعلى للقضاء ونائبه في 14 ديسمبر 2021، بعد يوم واحد من إقرار القانون الجديد.

انتقدت اللجنة الدولية للحقوقيين مسبقاً القانون الليبي لفشله في الحفاظ على استقلال مجلس القضاء الأعلى بشكل كامل وأوصت باستبعاد رئيس الإدارة العامة للتفتيش على الهيئات القضائية والنائب العام وكذلك الممثلين عن إدارة المحاماة العامة وادارة القضايا وادارة القانون.

"يجب على السلطات الليبية ضمان استقلال القضاء وحمايته من التأثير غير المبرر، لا سيما في مثل هذا المنعطف الحرج الذي تمر به البلاد." أضاف تودشيني.

تشدد اللجنة الدولية للحقوقيين على توصيتها السابقة والتي تطالب البرلمان والحكومة بموجب القانون بالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى بشأن جميع المسائل المتعلقة بالقضاء.

وتوصي كذلك اللجنة الدولية للحقوقيين بأن تتضمن التشكيلة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء تمثيل كافي لقضاة المحاكم الابتدائية والذين استمر منع تمثيلهم في مجلس القضاء وكذلك منعهم حتى من حق التصويت في الانتخابات الخاصة بالمجلس الأعلى للقضاء.

للتواصل :

فيتو توديشيني، مستشار قانوني لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني vito.todeschini(a)icj.org

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني said.benarbia(a)icj.org

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني asser.khattab(a)icj.org